

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٥١

الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدامو/السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غانا	السيد أوسي - مينساه
	فرنسا	السيدة جازو - دارنو
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هويتفلدت
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/715)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-62639 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة
لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
(S/2022/715)

ويشرفني أن أكون في هذه الجلسة لأول مرة مع وزير الخارجية
ألفارو ليفا دوران، الذي كرس جزءاً كبيراً من حياته ومسيرته المهنية
في سبيل البحث عن السلام في كولومبيا. وأحيي الممثل الدائم الجديد
لكولومبيا، السفير ليونور سالاباتا توريس. وأشكر حكومة كولومبيا
على العمل البناء مع الأمم المتحدة خلال الشهرين الأولين للإدارة
الجديدة في الحكم. وبالمثل، أرحب بمشاركة إليزابيث مورينو باركو،
وهي زعيمة كولومبية من أصل أفريقي من مقاطعة تشوكو تعرف عن
كثب قسوة النزاع وتجسد إرادة المجتمعات المحلية في إنهاء العنف من
خلال الحوار.

تشهد كولومبيا لحظة من التوقعات المتجددة، وهي نتاج النهج
الجريء المتمثل في "السلام الناجز" الذي يدعو إليه الرئيس غوستافو
بيترو أوريجو. وترتكز تلك السياسة على التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي
لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم مع القوات المسلحة الثورية
الكولومبية - الجيش الشعبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تهدف إلى
تعميق السلام من خلال استئناف الحوارات مع جيش التحرير الوطني
ومن خلال التقارب مع الجهات الفاعلة المسلحة الأخرى لوضع حد
لمظاهر العنف المتعددة التي لا تزال تضرب المجتمعات المحلية في
مختلف مناطق البلد.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره، يشجعنا أن نهج الحكومة
الجديدة يعطي الأولوية للحوار بوصفه الوسيلة الرئيسية لحل النزاع
الاجتماعي والنزاع المسلح وأنه يركز الاستراتيجيات الأمنية على
حماية المجتمعات المحلية الضعيفة وأنه يعترف بالترابط بين الحلول
الدائمة للعنف والتغلب على أوجه عدم المساواة التاريخية، ولا سيما
في المناطق الريفية والفقيرة، فضلاً عن تأكيده على المشاركة النشطة
لقطاعات واسعة ومتنوعة من المجتمع الكولومبي.

وبما أننا سنحتفل قريباً بذكرى سنوية أخرى لاتخاذ القرار ١٣٢٥
(٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، فمن الضروري أن نتذكر أن
عملية السلام في كولومبيا كانت علامة فارقة في هذه المسألة. ولذلك،
فإن البحث عن "السلام الناجز" فرصة لمواصلة البناء على تلك

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي
المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.
وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير
خارجية كولومبيا.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى
المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد
كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم
المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ وسعادة السيد محمد عبد المغيث، الممثل
الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛
والسيدة إليزابيث مورينو باركو، الممثلة القانونية للمجلس العام للمجتمع
المحلي في سان خوان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/715، التي
تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.
وأعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس،
على إتاحة الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا
(S/2022/715) وموافاة مجلس الأمن بالتطورات الرئيسية التي حدثت
منذ نشر التقرير.

المؤسسات التي أنشأها الاتفاق النهائي. والأهم من ذلك أن لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية اجتمعتا مؤخرا لأول مرة في ظل الإدارة الجديدة، برئاسة الرئيس بيترو أوريغو لكليهما. وأعتقد حقا أن الاستخدام الكامل لتلك الآليات سيكون أساسيا للمساعدة في حل التحديات الملحة العديدة التي تواجه العمل على تنفيذ السلام.

وسيكون من المهم كذلك أن تعين الحكومة مديرا جديدا للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، فضلا عن ممثلين لها في المجلس الوطني لإعادة الإدماج، حتى يتمكن ذلك المحفل الهام من استئناف عمله بالكامل في دعم أكثر من ١٣ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين في مسائل تتراوح بين الشؤون الجنسانية والإثنية والأرض والإسكان. وسيساعد ذلك بالتأكيد على تزويد المقاتلين السابقين بقدر من اليقين والاستمرارية في حوارهم مع الحكومة بغية توطيد العملية، بدءا بالمناقشات المعلقة بشأن كيفية ضمان استدامة إعادة الإدماج.

إن التطورات الأخيرة في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار توضح محورية الضحايا بالنسبة للسلام والمصالحة. وقد استلهم تقرير لجنة الحقيقة، الذي التزمت الإدارة الجديدة بتنفيذ توصياته، أصوات آلاف الضحايا. وقد استجابت وحدة البحث عن الأشخاص المحسوبين في عداد المفقودين لنداءات مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وتوصلت إلى اتفاقات هامة معهم لتعزيز جهود البحث في أقاليمها. ويواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام إحراز تقدم في إصدار أحكامه التصالحية الأولى. وتشمل الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه عقد جلسات استماع علنية للاعتراف بالحقيقة والمسؤولية، فضلا عن المناقشات التي يشارك فيها الجناة والضحايا على السواء بشأن المقترحات المتعلقة بالمهام والأعمال والأنشطة ذات المحتوى التعويضي والتصالحي. وفتح الجهاز القضائي الخاص كذلك قضايا جديدة تهدف إلى التصدي للجرائم التي ترتكبها جميع الأطراف، فضلا عن أثرها على الشعوب والأقاليم الإثنية، وأعلنت عن قضية قادمة بشأن الجرائم المتصلة بالعنف الجنساني والجنسي، على نحو ما دعا إليه المجتمع المدني والمنظمات النسائية.

الأسس مع ضمان المشاركة الواسعة والفعالة للمرأة. ومن تشوكو إلى كاتاتوميو، ومن بوتومايو إلى جنوب بوليفار، تواجه النساء ومجتمعاتهن المحلية العنف الذي تسببه مختلف الجهات الفاعلة المسلحة التي تتنازع السيطرة على الأراضي، ويقاومن هذا العنف. ولذلك، أكرر رسالة الأمين العام التي تحت تلك الأطراف الفاعلة على إظهار إرادتها من أجل السلام وقبول الدعوة إلى وقف إطلاق النار الذي اقترحه الرئيس بيترو أوريغو. ومن شأن ذلك أن يزيد من فرص إنهاء العنف من خلال الحوار وأن يفتح فرصة لأبناء تلك المجتمعات المحلية لبناء حياتهم في سلام وكرامة.

وبالإضافة إلى جهود الحوار، يتطلب توطيد السلام الوفاء بالالتزامات المعلقة في تنفيذ الاتفاق النهائي. وفي هذا الصدد، إنه لأمر إيجابي أن يناقش الكونغرس في هذه الأسابيع الأولى إصلاحات رئيسية تنطوي على إمكانات هائلة، مثل مشروع القانون الرامي إلى إنشاء الولاية القضائية الزراعية واقتراح الإصلاح السياسي. وبالمثل، دفع الكونغرس قدما في هذا الأسبوع بعملية إقرار القانون الذي يوفر إطاراً قانونياً لسياسة "السلام الناجز" وصدّق على اتفاق إسكاسو. وهذه خطوة أساسية، من بين خطوات أخرى، لحماية المدافعين عن البيئة.

وعلاوة على ذلك، يمضي الكونغرس قدماً في مناقشة الميزانية الوطنية لعام ٢٠٢٣، التي اقترحت فيها الحكومة تخصيص موارد أكبر للإصلاح الريفي الشامل وبرنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة. وتلك عناصر أساسية لتنفيذ الاتفاق النهائي. وإنني واثق من أن الكونغرس سيوافق على الموارد اللازمة للكيانات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق. كما أود أن أسلط الضوء على أهمية الاتفاق الأخير بين الحكومة ورابطة مربي الماشية لشراء الأراضي التي ستوزع على الفلاحين من خلال الآليات التي أنشأها اتفاق السلام. فسيكون تنفيذه دفعة غير مسبقة للإصلاح الزراعي ومعالجة أحد الأسباب الهيكلية للنزاع.

(تكلم بالإنكليزية)

يتطلب جني ثمار الاتفاق حوارا مستمرا وبناء بين الأطراف ومع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والعرقية، في إطار

(تكلم بالإسبانية)

لقد سعت لجنة بناء السلام - في السنوات القليلة الماضية، وبناء على طلب حكومة كولومبيا - إلى حشد الدعم لجهود البلد لبناء السلام في أعقاب التصديق على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، في العام ٢٠١٦. وتكرر اللجنة تأكيد أهمية كولومبيا كمثال ناجح لصنع السلام الشامل للجميع وتعرب عن تقديرها لحكومة كولومبيا على انخراطها القوي مع لجنة بناء السلام وعلى تشاطر خبراتها مع البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات. واستنادا إلى مشاركات اللجنة مع كولومبيا، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى النقاط التالية.

أولا، تنثي اللجنة على الرئيس بيترو وأوريغو وحكومته لالتزامهما بالسلام، بما في ذلك التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي. وذلك يشمل عناصره الأربعة للإصلاح الريفي الشامل - المشاركة السياسية وإيجاد حل لمشكلة المخدرات غير المشروعة والنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار وآليات الحوار بشأن التنفيذ. وسيساعد إحراز التقدم في فصوله التحولية على توطيد السلام وتضييق الفجوة الإنمائية في المناطق الريفية في كولومبيا والإسهام في المصالحة القائمة على فهم مشترك للماضي وضمان العدالة وحقوق الضحايا وطي صفحة آلام العديد من الكولومبيين الذين فقدوا ذويهم. وتعرب اللجنة عن إشادتها بتصميم الحكومة على إعادة تنشيط الحوار بين الأطراف الموقعة والمجتمع المدني.

ثانيا، ترحب اللجنة كذلك بالتزام الحكومة بالحد من عدم المساواة والحكم بمشاركة المرأة ومن أجلها وكفالة عدم التسامح مطلقا مع الفساد وإجراء حوارات إقليمية، باعتبار ذلك خطوات حاسمة نحو بناء سلام دائم في كولومبيا.

ثالثا، تشدد اللجنة على أهمية اتباع نهج شاملة لمعالجة أوجه عدم المساواة بوصفها من محركات النزاع، وتنثي في ذلك الصدد على الرئيس بيترو وأوريغو لتعيينه حكومة تراعي المساواة بين الجنسين وإعلانه أنه بصدد إنشاء وزارة للمساواة للتصدي للمساواة المتصلة بالجنسانية والمجتمعات الإثنية والشباب والأطفال، من بين أمور أخرى. وتحت اللجنة، تمشيا مع خطة عملها الجنسانية، على التنفيذ

وفي زيارتي الأخيرة إلى عدد من مناطق البلد، أعرب ممثلو المجتمعات عن قلقهم إزاء التهديد المستمر الذي يشكله وجود جهات فاعلة مسلحة غير مشروعة وعن شعورهم بالإحباط إزاء التوقعات التي لم تلب فيما يتعلق بالبطء الذي يتسم به تقديم الدولة الخدمات الأساسية وفرص التنمية. ولذلك، فإنني أرحب باستعداد الحكومة لاعتماد نهج جديد إزاء الأمن البشري يهدف تحديدا إلى تعزيز التوزيع الشامل لخدمات الدولة، وثقة المواطنين في المؤسسات المدنية وقوات الأمن، والقضاء تدريجيا على أسباب العنف. وأنا واثق من أن المجتمعات في المناطق الأكثر تضررا من النزاع ستشهد تحسينات من حيث الأمن ونوعية الحياة، بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة في ذلك الصدد - ومن بينها خطة طوارئ لحماية القيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين.

والقرار الذي أعلنته حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني الأسبوع الماضي باستئناف محادثات السلام قرار يثلج الصدر. وسيكون من الممكن، بإرادة الطرفين ودعم المجتمع الكولومبي والمجتمع الدولي، وضع حد لنزاع دام عقودا من الزمن وحله ضروري لتوسيع نطاق السلام في البلد. إننا واثقون من أن كولومبيا تستطيع أن تثبت للعالم مرة أخرى أن أفضل طريقة لإنهاء النزاعات هي من خلال الحوار.

وقد كان دعم مجلس الأمن حاسما في تأمين إنجازات هامة والتغلب على عقبات لا حصر لها. وبالنظر إلى السيناريو الجديد المتمثل في تجدد فرص السلام، سيظل التزام المجلس الراسخ والإجماعي تجاه كولومبيا ذا أهمية حيوية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد مغيث.

السيد مغيث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتي إلى هذه الجلسة الهامة لأتشاطر آراء لجنة بناء السلام بشأن كولومبيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير المغيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مورينو باركو .

السيدة مورينو باركو (تكلمت بالإسبانية): اسمي إليزابيث مورينو

باركو وأنا الممثلة القانونية للمجلس العام للمجتمعات المحلية في سان خوان. إنني أود أن أشكر الله على أنه وهب الحياة لجميع من يستمعون إلي ولأسلافي وللقادة ولأبناء المجتمعات المحلية الذين دافعوا لعقود عن أراضينا وعن كرامتنا. وأشكر وفد غابون، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن، على دعوتنا إلى هذه القاعة.

أنا امرأة سوداء من مقاطعة تشوكو، وهي منطقة دون إقليمية في سان خوان. وأنا أمثل ٧٢ مجتمعا محليا، أي ما يقرب من ٥٠٠ أسرة، في مساحة ٦٨٣ ٥٩١ هكتار. وسأتحدث عن المجتمعات التي أمثلها، ولكن أيضا عن مجتمعات السود والسكان الأصليين والفلاحين في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ الكولومبية والذين يعانون من حالة انقراض مادي وثقافي. وهناك سببان رئيسيان للإبادة العرقية التي تعاني منها مجتمعات السود والسكان الأصليين في كولومبيا، الأول هو الانتهاك المنهجي لحقوقنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فتخلي الدولة لأسباب عنصرية وطبقية عنا يعني أن حقوقنا الإنسانية غير مضمونة. وأدى ذلك إلى تدمير واحد من أكثر الأماكن تنوعا بيولوجيا في العالم جراء الصناعات الاستخراجية القانونية وغير القانونية.

والسبب الثاني هو النزاع المسلح الذي جلب الحرب إلى أراضينا. لقد تعرضنا للذبح والتعذيب والحبس والتهديد والقتل، تاركين أراضينا لتُحتل وتُستغل من أجل مصالح ذاتية اقتصادية ضيقة ضد إرادتنا. ويواجه المجلس العام للمجتمعات المحلية في سان خوان ومجتمعات السكان الأصليين في سان خوان مصادرة الصناعات الاستخراجية والمشاريع الأجنبية الضخمة لأكثر من ٤٥٠ ٣٢ هكتارا. ولن يتسنى ضمان حقوقنا واستمرارية وجودنا في تلك الأراضي وفقا لما وضعناه بشكل مستقل في خططنا للتنمية الإثنية إلا عندما يتحقق السلام "الناجز" ويكون هناك وجود للدولة في جميع أنحاء الأراضي.

الكامل للأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي وإدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع المناقشات ذات الصلة ببناء السلام في كولومبيا.

رابعا، تحث اللجنة على الاستخدام الكامل والفعال للآليات التي تعتمد على تدخلات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الكولومبي والضحايا والمقاتلين السابقين لبناء توافق في الآراء من أجل نجاح جهود السلام، وترحب في ذلك الصدد بتكوين المجلس الوطني للشباب في تموز/يوليه وتحث على إجراء المزيد من الحوار مع الشباب في كل جوانب بناء السلام.

خامسا، ترحب اللجنة بالدعم القيم والتكاملي الذي تقدمه بعثة التحقق وفريق الأمم المتحدة القطري لبناء السلام في كولومبيا، فضلا عن المساهمة التحفيزية لصندوق بناء السلام من خلال الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام. ونشدد على الحاجة إلى التكامل بين مختلف أشكال المساعدة التقنية والتمويل، بما في ذلك الموارد المحلية والتمويل المبتكر وريادة الأعمال على الصعيد المحلي واستثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب اللجنة بالمشاركة المستمرة للمجتمع المدني في كولومبيا، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام عن طريق الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للحفاظ على السلام في كولومبيا والمبادرة السنوية لتعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب، التي تدعم المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب في بناء السلام.

سادسا، ترحب اللجنة بالقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني باستئناف حوارات السلام، مما سيساعد على توسيع نطاق السلام. ونحث الشركاء الدوليين والإقليميين للأمم المتحدة على تقديم دعمهم الكامل للعملية ولتنفيذ الاتفاقات لضمان مسار مستدام نحو بناء السلام في كولومبيا.

أخيرا، تكرر اللجنة تأكيد التزامها، في إطار ولايتها، بمواصلة مؤازرة كولومبيا في جهودها لبناء السلام وتدعو الشركاء إلى زيادة جهودهم لدعم كولومبيا في ذلك المسعى.

مينا ستضمن الكرامة الإنسانية وأننا، نحن الشعوب الإثنية، يمكن أن نكون أحرارا في أن نقرر كيف نود أن نعيش حياتنا، فرادى وجماعات.

لقد عانينا في النزاع المسلح. ونحن محاصرون ونزحون ولكننا نلحم اليوم بالعودة إلى أراضينا، حيث كنا سعداء للاستمتاع بأغابنا ورقصاتنا وسرد قصصنا مع حلول المساء وعندما يأتي الليل ورعاية حيواناتنا ونباتاتنا وزرع بذور الطعام والسلام والمرح في النهر وصيد الأسماك وتجربة فرحة تسلق الجبال والمشي على الشواطئ مع الشعور بالرمال بين أصابع أقدامنا. ونلحم بالعيش بحرية والاستمتاع بالحياة في أراضينا.

وبينما نسعى جاهدين إلى جعل ذلك الحلم حقيقة، نطلب إلى المجتمع الدولي أن يعزز الوجود المباشر لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في الأراضي الأكثر تضررا من الحرب والعنف عن طريق إرسال بعثات إنسانية على نحو أكثر تواترا للمساعدة في حماية حياة الناس في المجتمعات المحلية. وندعو إلى دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات إنسانية واتفاقات لوقف إطلاق نار متعددة الأطراف، لا سيما بين الجهات الفاعلة المسلحة غير المشروعة الموجودة في أراضي الجماعات الإثنية. إننا ندرك استنادا إلى الخبرة أن الاتفاقات الإنسانية واتفاقات وقف إطلاق النار تتفقد الأرواح. ونطلب تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز المنظمات الشعبية والمدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما المبادرات التي تمكننا من تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي مع حفظ التوازن مع الطبيعة والبيئة والتصدي لتغير المناخ.

باسم مجتمعاتي المحلية وأسلافي وقادة كولومبيا، أشكر مجلس الأمن جزيل الشكر على هذه الفرصة فضلا عن السماح لنا بسرد قصتنا وواقعنا ومعاناتنا وأملنا الذي نعيشه في مناطق المجموعات العرقية في كولومبيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة مورينو باركو على إحاطتها.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غابون.

تعاني منطقة نهر سان خوان والمحيط الهادئ بسبب حرب لا تنتهي أبدا تريد فيها الجهات الفاعلة المسلحة، القانونية أو غير القانونية، أن تُخضعنا لمثلها العليا. إنهم جميعا يعتقدون أنهم منقذون خيرون، ولكن أفعالهم تجعلنا هدفا عسكريا. واليوم، بوصفنا الشعوب الإثنية للأراضي، نطلب إلى جميع الجهات الفاعلة المسلحة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، أن تمتنع عن جعلنا جزءا من نزاعها وأن تحترم قرارنا بأن نكون محايدين. ونحن لسنا مع أو ضد أي جهة فاعلة مسلحة، قانونية أو غير قانونية. ونحن في صف مجتمعاتنا المحلية وفي صف الحوار والمفاوضات والاتفاقات لإنهاء العنف في الأراضي.

كما يرى أعضاء المجلس، يوجد ورائي صورتان. إحداها لفئة تدعى فاليريا موريو، عمرها ١٠ سنوات، قُتلت في كانون الثاني/يناير أثناء توغل جماعة مسلحة غير قانونية في الأراضي. وكانت فاليريا تذهب إلى المدرسة وتحلم بأن تصبح معلمة رقص. كما كانت تتوق إلى حياة يسودها السلام والتحرر من العنف. والصورة الأخرى هي لصبي يدعى يوفير موريو، تم تجنيده في سن ١٢ عاما من قبل جهة فاعلة أخرى غير قانونية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، عن عمر يناهز ١٣ عاما، قُتل الصبي في قصف لقوات الأمن قُتل فيه أيضا ثلاثة مراهقين آخرين. ولكنني أريد أيضا أن أتحدث عن معاناة النساء. فأجسادنا تعاني من تبعات الحرب، من خلال العنف الجنسي، من بين أشكال أخرى من العنف، وأيضاً بوصفنا أمهات للضحايا والجناة على حد سواء. ولا تقل الحرب وأعمال العنف مأساوية بالنسبة لأولئك الذين يحملون السلاح لأن معظم الناس يرفضون الحرب.

واليوم، نريد للعالم بأسره أن يعرف أن رؤية أجدادنا وحكمة شعوبنا الإثنية أمران أساسيان ويجب تضمينهما في الحوارات الإنسانية سعياً إلى تحقيق السلام الذي نتوق إليه وإلى الحفاظ على البيئة في أراضينا. واليوم في كولومبيا، لدينا أمل. وإنه لحلم تحقق أن تتولى فرنسا ماركيس مينا، وهي امرأة سوداء ولدت فقيرة وضحية للنزاع المسلح ومدافعة عن حقوق الإنسان والبيئة وأراضيها، منصب نائب الرئيس. ونثق بأن حكومة غوستافو بيترو وأريغو وفرنسيا ماركيس

(تكلم بالإنكليزية)

أنحاء العالم. ونولي اهتماما بالأقدار التي واجهتهم وسنبذل قصارى جهدنا لتشجيع جميع الدول والمؤسسات على معاملتهم بطريقة كريمة ومنصفة.

ختاماً، إن الإدماج والإنصاف والعدالة لجميع الكولومبيين يجسد وعد الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونعتقد أن الكولومبيين بإعرايهم عن هذه التطلعات الوطنية الطموحة قد أعطوا العالم مثالا ثميناً يحتذى به. ونعرب أيضاً مع الاحترام العميق للضحايا والناجين الذين عانوا كثيراً وما زالوا على استعداد للمغفرة من أجل السلام.

ولكي يرسى الاتفاق السلام حقاً من الأهمية بمكان تنفيذ مبادئ وأحكام الفصل العرقي بوصفه تدبيراً شاملاً. إن عدم إحراز تقدم في ذلك الجزء من الاتفاق وفي التمكين الاقتصادي والسياسي لأشد الفئات ضعفاً مؤشر إنذار مبكر بنشوب نزاعات في المستقبل. ستواصل مجموعة الدول الأفريقية الثلاث دعم الإجراءات الملموسة المتعلقة بالفصل المتعلق بالجوانب الإثنية بوصفه أوضح دليل على الالتزام بعملية السلام ونجاحها. ومما يؤسف له أن مستوى الامتثال للفصل المتعلق بالجوانب الإثنية كان منخفضاً حتى الآن. ولم تعالج مبادئه وأهدافه التي تشمل أجزاء مختلفة من الاتفاق النهائي بمستوى الاهتمام والجدية اللذين تستحقهما.

إن من الأهمية بمكان أن تشهد الأراضي التي تعيش فيها مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وحياتهم الاقتصادية تنفيذ النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. وينبغي ضمان مشاركتهم بطريقة آمنة في جميع العمليات ذات الصلة. كما ينبغي إجراء تحقيق شامل في أعمال القتل الوحشي للمدافعين عن حقوق الإنسان، خاصة من المجموعات العرقية ومجتمعات السكان الأصليين فضلاً عن مساءلة مرتكبيها.

ونشدد على ضرورة التنفيذ العاجل للضمانات الأمنية التي تقدمها اللجنة الوطنية إلى الفئات الضعيفة مع مراعاة الاحتياجات الجنسانية المحددة. في ذلك الصدد، نشيد بجهود الحكومة في التشديد على

بشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن: غابون وغانا وكينيا.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام رويز ماسيو والسيدة إليزابيث مورينو باركو والسيد مغيث على إحاطاتهم. ونرحب أيضاً بمشاركة معالي السيد ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية جمهورية كولومبيا.

كما نهني بحرارة سعادة السيد غوستافو بيترو أوريجو وسعادة السيدة فرانسيس ماركيز مينا على انتصاراتهما الانتخابية. ونعتقد أن انتخابهم يبشر بأمل جديد لكولومبيا وشعبها الصامد المحب للسلام.

إن انتخاب الرئيس بيترو أوريجو ونائبة الرئيس ماركيز مينا دليل على رغبة كولومبيا في إحداث تغيير جوهري، خاصة فيما يتعلق بإدماج أولئك الذين تخلفوا وراء الركب وبقوا على هامش الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية. ونشيد بالجهود الشاملة التي يبذلها الرئيس، على النحو المبين في تعيينه للمهنيين الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين في المناصب العامة الكبيرة.

بوصفنا دولاً متعددة الأعراق والأديان والثقافات فإننا نسلم بأن الترحيب العملي والعاقل بالإدماج من جانب الدولة يعدّ اختصاصاً رئيسياً تحتاج إليه جميع الدول بغض النظر عن ثرائها أو قوتها بوصفه أساساً لسلامها وأمنها المستدامين. وقد أظهر شعب كولومبيا اعترافه بذلك الشرط في بلده.

وهناك الكثير من الكولومبيين الذين يتوقون إلى الإنصاف والإدماج. إننا نركز أكثر من غيرنا على الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين لأنهم عانوا أكثر من غيرهم تاريخياً. ونركز عليهم أيضاً لأننا بوصفنا مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس نسترشد بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وترحيبه بالشتات في قارتنا.

ويظل جميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين غادر أجدادهم سواحل قارتنا بالإكراه أو بحثاً عن الفرص أقرباءنا في جميع

القابلة للقياس التي تتخذها الحكومة لإثبات الشمول والإنصاف والعدالة والتنمية المستدامة لأكثر الكولومبيين ضعفاً. ولكي يتحقق ذلك بأقصى قدر من الفعالية ينبغي بذل كل الجهود للربط الوثيق بين التنسيق والنتائج والتعلم بين بعثة التحقق وفريق الأمم المتحدة القطري.

في الختام، أود أن أشير بشكل خاص إلى الجهود الرائدة التي تبذلها كينيا في التركيز بقوة على الصلة بين أفريقيا وشتاتها في عمل مجلس الأمن. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الجهود التي تبذلها مجموعة الدول الثلاث التي أدت إلى تناول المزيد من الوفود لجوانب هذه المسألة. وبينما تقترب كينيا من نهاية فترة ولايتها فإن لها أن تقهر بإسهاماتها الملموسة في تعزيز التضامن بين البلدان الأفريقية. وذلك جهد ستواصل بذله مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في المستقبل.

أخيراً تؤكد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث من جديد تضامنها مع حكومة كولومبيا وشعبها في سعيهما لتحقيق السلام والازدهار.

(تكلم بالفرنسية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية النرويج.

السيدة هويتفلدت (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته ونقدم تهانئنا للرئيس غوستافو بيترو أوريجو، الذي يمثل في القاعة اليوم وزير الخارجية ليفا دوران، على فوزه في الانتخابات. ونود أن نرحب ترحيباً حاراً بوزير الخارجية ليفا دوران. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

وبصفتي وزيرة سابقة لشؤون الطفل والمساواة، أود أولاً أن أثنى على كولومبيا لاتخاذها خطوات رئيسية نحو مزيد من الشمولية. إن تشكيل حكومة تراعي المساواة بين الجنسين دليل على وجود حكومة تأخذ المساواة على محمل الجد. وتمثل المرأة في الكونغرس، حيث واحدة من بين كل ثلاثة أعضاء هي الآن امرأة، أمر مشجع بنفس القدر.

ونحتفل أيضاً بالاجتماع الأول للجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه. وجددت الحكومة الجديدة وممثلو القوات

الاستجابة المتكاملة من جانب الدولة للتصدي للعنف المستمر في المناطق المتأثرة بالنزاع.

كما نولي اهتماماً خاصاً للتدابير الرامية إلى توفير استجابات محددة للتحديات التي لا تزال تواجهها النساء، لا سيما الكولومبيات من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية، سواء فيما يتعلق بأمنهن أو مشاركتهن في الحياة السياسية أو تمكينهن اقتصادياً. لقد أعطتنا التدابير الأولية التي اتخذها الرئيس الجديد الأمل في أن تضطلع المرأة بدور أكبر في بناء السلام في كولومبيا.

وندين أي هجمات موجهة ضد قوات الأمن الحكومية. ويساورنا القلق بوجه خاص من الهجوم الذي وقع في مقاطعة هويلا حيث قتل مؤخراً سبعة من رجال الشرطة.

فضلاً عن الاتفاق النهائي تؤيد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث جميع الجهود التي تسعى إلى توطيد عملية السلام بما في ذلك بواسطة إشراك جماعات ليست أطرافاً في الاتفاق النهائي. ونؤيد استعداد جيش التحرير الوطني وغيره من الجماعات المسلحة للدخول في حوار مع الحكومة. فتلك خطوة إيجابية في تحقيق السلام الشامل.

ولا يزال تطبيع العلاقات مع جيرانها أمراً أساسياً للحفاظ على أمن كولومبيا وازدهارها، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الإقليمي. لذلك نرحب بالخطوات المتخذة لتطبيع العلاقات مع فنزويلا.

وما برحت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تؤدي دوراً أساسياً في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي والتحقق منه. وبظل ذلك الدور بالغ الأهمية في هذه اللحظة. لذلك تؤيد مجموعة الدول الثلاث تجديد ولاية بعثة التحقق لسنة أخرى.

ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة تقنياً ومالياً. وربما يشمل بعض هذا الدعم، خاصة من جانب الأمم المتحدة، تعميم أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على تأثيرها على أكثر الفئات ضعفاً. وتشمل أهداف التنمية المستدامة أهدافاً ومعايير محددة. لذلك من الضروري جعلها جزءاً من الإجراءات

الظروف الأمنية للمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. وهذا أمر حيوي، بالنظر إلى الحالة الأمنية المتردية لهذه المجموعات. فقد أكثر من ٣٤٠ جنديا سابقا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية حياتهم منذ عام ٢٠١٦. وهذا لا يمكن أن يستمر.

وهناك حاجة أيضا إلى التركيز بشكل خاص على التحديات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان. وأكرر ما قاله الأمين العام في الحث على التنفيذ الكامل للبرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتنفيذ استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة في كولومبيا. ويجب أن يتفق أعضاء المجلس على تجديد الولاية التي ستمكن بعثة الأمم المتحدة من مواصلة دعمها للسلام والاستقرار في كولومبيا. ولا تزال النرويج ملتزمة بالعمل مع كولومبيا لضمان السلام الدائم.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير مغيث والسيدة إليزابيث مورينو باركو على إحاطتيهما. ونحن نقدر كثيرا شهادتهما. ويسرني جدا أن أرحب في مجلس الأمن بالوزير ألفارو ليفا دوران، وزير خارجية كولومبيا. وأرحب أيضا بوزيرة خارجية النرويج.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة التحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو أغيري، على إحاطته وأعرب عن تقديري للعمل الذي اضطلع به مع فريقه.

وترحب المكسيك باستئناف الحوار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني وباستعدادها لتوسيع نطاق الحوار ليشمل جماعات أخرى. هذه خطوة أساسية نحو السلام المستدام.

وننتي على قرار الرئيس بيترو أوريجو بوضع السلام في صميم سياساته العامة. ونرحب بمبادرة "السلام التام"، التي تستند إلى ركائز الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر.

ويشكل التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم أيضا فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية

المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي التزامهم غير المشروط بتنفيذ اتفاق السلام. ويجب استخدام هذا المحفل وغيره من المحافل الثنائية للحوار استخداما فعالا. إنها تكتسي أهمية كبيرة للتنفيذ الناجح لاتفاق السلام.

والسلام يتصدر جدول أعمال الرئيس بيترو أوريجو. إن سياسته الرئيسية - "السلام التام" - طموحة. ومع ذلك، فإن تحقيق السلام والأمن على الصعيد الوطني أمر طال انتظاره. ولا تزال النرويج ملتزمة التزاما كاملا بعملية السلام الكولومبية. وما زلنا بلدا ضامنا لتنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٦، وقد طلب منا مواصلة المفاوضات مع جيش التحرير الوطني. وأود أن أثني على الحكومة لتحركها السريع لإعادة الانخراط مع جيش التحرير الوطني، وعلى عملها عن كثب مع كوبا.

"السلام التام" أمر صعب. وسيكون الأمر معقدا. سوف يستغرق الأمر بعض الوقت. وسيتطلب الأمر اتباع نهج وأساليب مختلفة عن تلك التي اعتدنا عليها. ولكننا على استعداد للمساعدة في جهود الحكومة لتعزيز الحوار ونزع سلاح الجماعات المسلحة الأخرى، إذا طلب ذلك.

إن إصلاح الأراضي والحصول عليها أمران أساسيان لكولومبيا المسالمة والمزدهرة. ويسرني أن أرى الحكومة تعمل جاهدة لإيجاد حلول عادلة ومستدامة للأسباب الجذرية للنزاع.

وقد ثبت أن الدعم الدولي ضروري لتنفيذ الاتفاق. وأشيد بالولايات المتحدة لقيامها مؤخرا بدور خاص في تنفيذ الفصل المتعلق بالقضايا الإثنية في الاتفاق. إنها مهمة تكتسي أهمية كبيرة، إذ لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به بشأن المسائل التي تكون فيها القضايا الإثنية عاملا.

ولا يزال نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا يثير إعجابنا. ويتضمن التقرير النهائي للجنة إيضاح الحقيقة توصيات مهمة، يسرني أن أرى الحكومة تأخذها على محمل الجد. ونشيد أيضا بالحكومة على عقد اجتماع للجنة الوطنية لضمانات الأمن. هذه اللجنة لديها القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للعنف، والتي من شأنها بالتالي تحسين

إن تعميم مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين أمر أساسي لتحقيق السلام التام. والتكافؤ الحالي بين الجنسين في مجلس الوزراء وتعيين أول امرأة كولومبية من أصل أفريقي نائبة للرئيس في كولومبيا، السيدة فرانسيس ماركيس مينا، دليل ملموس على ذلك الالتزام.

كما أن جهود الحكومة الكولومبية المتجددة من أجل السلام تعززها إجراءات مثل تطبيع العلاقات مع فنزويلا. والمكسيك، بصفتها عضوا في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤمن إيماناً راسخاً بأن تحسين العلاقات بين الجارتين، اللتين تجمع بينهما روابط ثقافية وتاريخية واقتصادية، سيكون مفيداً للتصدي للتحديات المشتركة، وستستفيد منطقتنا بأسرها من تحسين هذه العلاقات.

في الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالنظر بعناية في طلبات كولومبيا إلى المجلس بغية تجديد ولاية بعثة التحقق بصفتنا مشاركين في الصياغة بشأن تلك المسألة، إلى جانب المملكة المتحدة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيدة مورينو باركو والسيد مغيث على إحاطاتهم. وأرحب ترحيباً حاراً بوزير الخارجية ليفا دوران والسفيرة سالاباتا توريس في مجلس الأمن. إن وجودهم هنا اليوم انعكاس لالتزامهم الشخصي بعملية السلام والعمل في شراكة مع المجلس. وأود أن أدلي بالملاحظات الثلاث التالية:

أولاً، ترحب المملكة المتحدة بالزخم المتجدد من أجل السلام في كولومبيا. وقد تجلّى التزام الحكومة الجديدة بتنفيذ اتفاق السلام بوضوح من خلال حضور الرئيس بيترو أوريجو الاجتماع الأول للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد بتركيز الحكومة على الإصلاحات الريفية الحيوية، بما في ذلك العزم على التعجيل بإصدار سندات ملكية الأراضي وشرائها. ونلاحظ التقدم الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، حيث فتح ملفات ثلاث قضايا جديدة ومن المقرر فتح ملف قضية أخرى بشأن العنف الجنسي والجنساني.

والعوامل الهيكلية التي تساعد على تفسير استمرار العنف في كولومبيا. وإعادة تنشيط لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه واللجنة الوطنية للضمانات الأمنية إجراءات ملموسة تدعم الطريق إلى السلام المستدام.

ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في الاعتراف بالجهود التي تبذلها السلطات المحلية وممثلو المجتمع المدني - ولا سيما ممثلو مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي - لتعزيز بناء السلام. ويشكل الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية ركيزة أساسية للسلام. والمكسيك، بخبرتها بوصفها بلداً متعدد الأعراق والثقافات يدرك تحدياته الخاصة ويدرك جيداً حجم الدين التاريخي المستحق للشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي، وعلى استعداد تام للتعاون في هذا المجال.

وننوه أيضاً بالتزامات الحكومة الكولومبية الجديدة بتعزيز إحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة في الاتفاق النهائي، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، وتعزيز البرامج الإنمائية بنهج إقليمي. ونبرز، على وجه الخصوص، استعدادها لإشراك المجتمعات المحلية بوصفها أطرافاً فاعلة رئيسية في تنفيذ برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة. ويتفق ما سبق ذكره مع ملاحظات الرئيس بيترو أوريجو بشأن السياسات المتعلقة بالمخدرات الواردة في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/77/PV.4) ويؤيدها.

ونحن نشاطره رؤيته: لقد حان الوقت لاستعراض السياسات العالمية المتعلقة بالمخدرات والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة فيها وتعزيز الإجراءات التي تحمي المجتمعات المحلية الأكثر عرضة لآفة الاتجار بالمخدرات.

وتحيط المكسيك علماً بالتقدم المحرز في عمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وتركيزه على الضحايا. ونشيد بقراره النظر في أول قضية تتعلق بالجرائم المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني - وهو طلب تاريخي من منظمات الضحايا. وبالمثل، نرحب بإنشاء وزارة للمساواة.

في وقت تشهد فيه كولومبيا تغيرا كبيرا، ظلت عملية السلام صامدة. وهي لا تزال توفر مثالا ساطعا على بناء السلام الشامل للجميع والتوصل إلى اتفاق سلام شامل. وتكرر أيرلندا تأكيد دعمها لجميع الذين يبنون سلاما دائما ومستداما في كولومبيا. ونرحب بالتزام الحكومة الجديدة بتكثيف تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وسنواصل دعمها في هذه المسيرة كأصدقاء وشركاء في السلام. أود أن أركز ملاحظاتي على ثلاث مسائل رئيسية.

أولا، لا يمكن تحقيق الإمكانات الحقيقية للاتفاق بالكامل إلا من خلال تنفيذه الكامل. وسيطلب ذلك إيلاء أولوية أكبر، لا سيما للفصول الخاصة بالإصلاح الريفي والمسائل الإثنية والتزاما متجددا بالفصول الخاصة بالشؤون الجنسانية. وترحب أيرلندا بإعادة تنشيط لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. ونعلم من عملية السلام الخاصة بنا في جزيرة أيرلندا أن الحوار الشامل للجميع ضروري من أجل السلام الدائم والمستدام.

إن السلام هو الشرط المسبق الأساسي للتقدم. والسلام عنصر أساسي بالنسبة لكولومبيا للنهوض بتميتها الاجتماعية والاقتصادية وحماية تنوعها البيولوجي الفريد والتغلب على أوجه عدم المساواة التاريخية. ونرحب بإعلان الرئيس بيترو أوريفو عن استئناف محادثات السلام بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، فضلا عن الجهود الجارية لوقف إطلاق النار مع الجماعات المسلحة الأخرى. ومن المحتمل أن تكون تلك لحظة تحول أخرى على طريق كولومبيا نحو السلام الدائم.

ثانيا، تكرر أيرلندا تأكيد دعمها لنظام العدالة الانتقالية في كولومبيا. ونرحب بالالتزام تجاه الضحايا والناجين الذي تجلى في فتح ملفات ثلاث قضايا جديدة في الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وننوه بالاعترافات الهامة بالحقيقة والمسؤولية من جانب العديد من المتهمين في إطار القضية ٠٣، فضلا عن التقدم الجدير بالترحيب المحرز في قضايا أخرى. وتؤيد أيرلندا تأييدا تاما العزم على فتح ملف قضية كلية تتعلق بجرائم متصلة بالعنف الجنسي والجنساني.

وأود أيضا أن أذكر بنجاح "الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه" في إعادة

ثانيا، نشجع الحكومة على مواصلة التركيز على التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، على الرغم من التحديات. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار التهديدات وأعمال العنف التي يواجهها المقاتلون السابقون والمدافعون عن حقوق الإنسان. ونرحب بالإجراء السريع الذي اتخذته الحكومة لإنشاء ١٤ مركزا للقيادة، على النحو الموصى به في خطتها للحماية في حالات الطوارئ. ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى مبادرات أمنية إضافية. ونرحب بالتزام الحكومة الجديدة الإضافي بإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ أحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بالشأن الجنساني والشؤون الإثنية، بما في ذلك ما يتعلق بامتلاك الأراضي.

ثالثا، ندرك مدى تعقد عدم الاستقرار في كولومبيا وضرورة اتباع نهج متعدد الأبعاد للتصدي للعنف وضمان الأمن البشري. وفي ضوء ذلك، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز نحو استئناف المحادثات مع جيش التحرير الوطني. ونأمل أن تكون الوفود التي أرسلت إلى محادثات السلام مُمثلة وأن يجري استخلاص دروس من العملية التي أدت إلى اتفاق عام ٢٠١٦. وترحب المملكة المتحدة أيضا بالتزام كولومبيا بتعزيز التعاون الدولي للتصدي للاتجار بالمخدرات وتقديم من يستفيدون من مأساة تجارة المخدرات إلى العدالة، في البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد دعم المملكة المتحدة لكولومبيا والشعب الكولومبي، اللذين ما زالا ملتزمين بتنفيذ اتفاق السلام، على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهانها. ونتطلع بصفة خاصة إلى العمل مع كولومبيا والأمم المتحدة وشريكنا في الصياغة، المكسيك، بشأن التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

السيد ماينز (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وترحب أيرلندا أيضا بالمنظورات القيمة للجنة بناء السلام وتشكر السفير مغيث. وأود كذلك أن أشكر السيدة مورينو باركو على شهادتها الملهمة والهامة. كما أود أن أنوه بمشاركة وزير الخارجية ليفا دوران والسفيرة سالاباتا توريس هنا اليوم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، في مشاورات اليوم. ونشكر كارلوس رويس ماسيو، رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته عن الحالة في البلد وعلى تقيّماته. ونشكر أيضا الممثل الدائم لبنغلاديش، السيد مغيث، والسيدة مورينو باركو على رأييهما.

نرحب بالمسار العام نحو السلام الذي حددته إدارة غوستافو بيترو أوريجو. إن الخطوات الأولى للحكومة الجديدة تغرس التفاؤل والثقة بأن السلطات ملتزمة حقا بالتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ويختلف هذا النهج اختلافا جذريا عن نهج الإدارة السابقة، التي استخدمت ذرائع مختلفة لتجنب التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي.

في ذلك الوقت، شهدنا رغبة في اختزال عملية السلام في إدماج جزء من المجتمع في جزء آخر - وبعبارة أخرى، في الاستيعاب بدلا من الاندماج. وهذا أيضا كان أحد الأسباب الجذرية للنزاع. كما أن هذا النهج لا يعالج مسائل كفالة السلامة البدنية للمشاركين في عملية السلام وقادة المجتمعات المحلية، أو معالجة فراغ سلطة الدولة في مناطق معينة من البلد، أو تنفيذ برامج شاملة للإصلاح الزراعي واستبدال المحاصيل. يعتقد العديد من الشخصيات العامة في كولومبيا أن السنوات الأربع الماضية لم تفعل شيئا لدفع عملية السلام قدما، أو حتى تسببت في تراجع الحالة الأمنية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل توقيع الاتفاق النهائي.

يواجه الرئيس الحالي وفريقه هدفا معقدا وطموحا يتمثل في التغلب على كل تلك التحديات المتراكمة. كما لاحظنا في عدة مناسبات، فإن تحقيق سلام مستدام ودائم في كولومبيا لا يمكن تحقيقه بدون مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك جيش التحرير الوطني. ومما يثلج الصدر أن استئناف المفاوضات مع جيش التحرير الوطني يمثل إحدى أولويات الإدارة الجديدة. ويشير اجتماع الجانبين في كوبا وفنزويلا والتزامهما المتبادل بمواصلة الحوار في

أربعة شبان مؤخرا. وهذا يحقق إغلاقا لا يُقدر بثمن لملف قضيتهم بالنسبة لأسرهم ومجتمعاتهم.

ونرحب كثيرا بالتزام الرئيس بيترو أوريجو بتنفيذ توصيات التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق بالكامل. وسيكون لتلك العمليات، بشكل فردي وجماعي، أثر تحويلي على حياة الضحايا والناجين وعلى المصالحة الحقيقية لجميع الكولومبيين.

ثالثا، إن استمرار مستويات العنف يشكل بقعة سوداء كبيرة على نسيج السلام في كولومبيا. وتدين أيرلندا مقتل ٢٠ من أفراد الشرطة مؤخرا على أيدي جماعات مسلحة غير قانونية. ونأسف لاستمرار ارتفاع معدلات قتل السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال والمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتدين أيرلندا بأشد العبارات مقتل خوسيه كينبونيس - رابع زعيم لمنظمته يُقتل في أقل من عام. وحماية كل الذين يعملون من أجل السلام مطلب بالغ الأهمية من أجل التوصل إلى مستقبل سلمي ومستقر ومتكافئ. نرحب بالاجتماع المعقود مؤخرا للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، التي يعتبر عملها أساسيا.

واعترافا بالتحديات الخاصة التي تواجه بناء السلام من النساء، تشجع أيرلندا على التنفيذ الكامل وحسن التوقيت للبرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. وأيرلندا، بوصفها بلدا يدرك الأهمية المحورية للمرأة في تحقيق السلام المستدام، تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع كولومبيا على وضع خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

من النادر أن نتكلم عن الأمل حول هذه الطاولة. ولكن في حالة عملية السلام الكولومبية هناك أسباب موجبة لهذا الأمل. فالظروف مؤاتية لتحقيق السلام الدائم في كولومبيا. ويجب أن ندير هذا المجال بعناية. ومع استمرار التزام الحكومة والشعب الكولومبيين وبدعم من المجلس، يمكن أن تكون النتائج كبيرة. وستواصل أيرلندا القيام بدورها من أجل تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر وشامل لجميع الكولومبيين.

إن الحد من أوجه عدم المساواة، والإصلاح الزراعي، والحكم من جانب المرأة ومن أجلها، والحوار مع المجتمعات المحلية، وحماية البيئة، كلها أمور أساسية للتنفيذ الكامل للاتفاق وتمثل خطوات إيجابية. واستئناف المفاوضات مع جيش التحرير الوطني أمر مشجع، وكذلك استعداد الجماعات المسلحة الأخرى للدخول في حوار. نؤيد دعوة الرئيس بيترو أوريجو إلى وقف إطلاق النار مع جميع الجماعات المسلحة.

ولا تزال فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء مستوى العنف في أجزاء كثيرة من كولومبيا. يجب تعزيز الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم وللمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية. والنهج الذي اقترحه السلطات الكولومبية، القائم على الحوار المحلي، نهج يبشر بالخير. ولكي يكون فعالاً، يجب أن يكون مصحوباً بتعزيز وجود الدولة في المناطق التي أهملها الاتفاق تاريخياً.

من أجل بناء السلام، يجب توفير فرص اجتماعية واقتصادية حقيقية للسكان الذين عانوا من النزاع. نرحب بالتزام الحكومة ببذل المزيد من الجهد بشأن الحصول على الأراضي والإصلاح الريفي. ونرحب أيضاً بالنهج الجديد الذي تتبعه السلطات إزاء استبدال المحاصيل غير المشروعة.

أخيراً، ترحب فرنسا بالتقدم الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ويمثل فتح ثلاث قضايا جديدة خطوة إيجابية. لقد كان تقرير لجنة الحقيقة تقدماً حاسماً نحو المصالحة وهو جدير بالثناء حقاً. يجب على جميع أطراف النزاع أن تلتزم بهذه الجهود لكفالة العدالة والحقيقة، وهما أمران أساسيان لعودة السلام الدائم إلى البلد.

ترحب فرنسا بالتقدم الذي أحرزته كولومبيا منذ عام ٢٠١٦. إن اتفاق السلام إنجاز تاريخي. ندعو السلطات الكولومبية إلى مواصلة وتسريع تنفيذه الكامل وتكريس الموارد اللازمة في ذلك الصدد. فذلك هو أكثر الطرق ضماناً لترسيخ السلام في كولومبيا.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام ماسيو مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وإحاطته اليوم. أشكر أيضاً السيدة مورينو باركو والسفير مغيث على أفكارهما المتمعة.

تشيرين الثاني/نوفمبر إلى رغبة حقيقية في التحرك نحو المصالحة الوطنية والوقف الكامل للأعمال القتالية في كولومبيا.

ونرحب بانضمام الضامنين والوسطاء الخارجيين الذين يحظون بثقة جميع الأطراف إلى عملية التسوية، إذ يمكنهم أن يضيفوا قيمة إلى المفاوضات. ويسرنا أن نرى فنزويلا مرة أخرى بتلك الصفة، بوصفها أهم وأقرب جار لكولومبيا، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

وننوه بالخطوات المتسقة التي اتخذتها بوجوتا لإحياء الحوار والتعاون مع كاراكاس، الأمر الذي يصب في المصالح الحيوية لكلا البلدين. نحن مقتنعون بأن تطبيع العلاقات الفنزويلية - الكولومبية سيساعد على معالجة حالة الهجرة وسيعين على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

في ظل هذه الظروف الجديدة، أصبحت المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقات السلام أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونلاحظ أن ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي سيتعين علينا تجديدها قبل نهاية هذا الشهر، لا تغطي سوى عملية تنفيذ الاتفاق النهائي. وسنكون على استعداد لتأييد تجديد الولاية بعد دراسة مستفيضة للنص. في الوقت نفسه، نسترعي انتباه الأمين العام ومجلس الأمن إلى أن تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق "السلام التام"، يقتضيان تفسيراً أوسع لمهام الحكومة، ويتجاوزان حالياً نطاق ولاية البعثة.

إن روسيا مستعدة لمواصلة المشاركة بنشاط في الجهود الدولية لتقديم مساعدة شاملة في ما يتعلق ببناء السلام في كولومبيا. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بقيادة كارلوس رويس ماسيو.

السيدة جaro - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو والسيد محمد عبد المغيث والسيدة مورينو باركو على إحاطاتهم. أرحب أيضاً بحضور السيد ألفارو ليفا دوران في جلسة اليوم.

ترحب فرنسا بالالتزام الذي قطعه رئيس كولومبيا على نفسه بتنفيذ كامل الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

السلام الكامل شمولية كاملة للجميع، والتي تصبح ضمانا لحل دائم دعما لسيادة القانون.

إن استعادة النظام هي شرط ضروري لتحقيق أي هدف آخر مرغوب فيه اجتماعيا، ولكن النظام والأمن وحدهما لا يكفيان. فثمة حاجة ملحة إلى أن تعزز الحكومة المنتخبة حديثا الجهاز القضائي من أجل ضمان العدالة وحماية الجماعات الضعيفة وتفكيك الجماعات المسلحة والمنظمات الإجرامية غير المشروعة.

ولا يزال الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة يمثل مشكلة. فيجب التصدي لذلك كما ينبغي وفي الوقت المناسب، لأن انعدام المساءلة يؤدي إلى الاستياء والتوترات. ويجب إعطاء الأولوية للإصلاح المتعلق بالأراضي والفصل الإثني والأحكام الجنسانية. فهي أساسية لاستعادة السلام ومعالجة أوجه عدم المساواة.

وأخيرا، اسمحو لي أن أذكر أن إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فنزويلا، بعد سنوات من الإغلاق، وإعادة فتح الحدود هما عامل حاسم آخر في إظهار حسن النية نحو تحقيق السلام الكامل.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمن العام كارلوس رويز ماسيو لإطلاعه مجلس الأمن على آخر التطورات في كولومبيا. كما أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السيد محمد عبد المغيث، على بيانه، وكذلك ممثلة المجتمع المدني، السيدة مورينو باركو، على أفكارها. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية كولومبيا في جلسة اليوم.

منذ اجتماعنا الأخير في تموز/يوليه (انظر S/PV.9094)، يسعدنا أن نلاحظ أن انتقالا سلميا قد حدث في كولومبيا وأن رئيسا جديدا قد أدى اليمين الدستورية في ٧ آب/أغسطس. إن ذلك الانتقال السلمي هو دليل على التنفيذ الناجح للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، والذي ما زلنا نؤيده.

وفي حين أن زيادة الشمولية بين الجنسين وتمثيل السكان الأصليين في الحكومة والبرلمان الجديدين هو تطور نرحب به، فإن

ليس من المألوف أن يتداول مجلس الأمن بشأن الحالات التي يحرز فيها تقدم حقيقي، وتحل فيها النزاعات لا مجرد أن تتم إدارتها، ويسود فيها الأمل في إيجاد حلول تم التوصل إليها بشق الأنفس تشكل حياة الإنسان. كولومبيا مثال على الخيارات الشجاعة من أجل السلام، ومن أجل طريق الحوار والاعتراف الحقيقي بمظالم جميع الأطراف وتطلعاتهم.

إن السلام لا يتحقق أبدا بدون جهود. إنه نتيجة للعمل الشاق للقادة الذين يظهرون الشجاعة والتصميم والرؤية. نرحب بالالتزام الذي أبداه الرئيس غوستافو بيترو وأوريغو وإدارته بزيادة تعميق إنجاز اتفاق السلام بتعزيز الحوار والمصالحة فيما بين جميع القوى السياسية، بما في ذلك الجماعات العرقية المهمشة والمجتمع المدني. تشكل العملية الانتخابية السلمية في كولومبيا إنجازا كبيرا ودليلا واضحا على أن الشعب الكولومبي قد اختار التمسك بالاتفاق وتنفيذه بوصفه الاستثمار الصحيح في توطيد ديمقراطيته وإعداد مستقبله. ونرحب بدعم الحكومة الحالية لتنفيذ اتفاق السلام والسعي إلى تحقيق السلام الكامل.

إن تحقيق السلام الكامل وتوطيد الديمقراطية في بلد دمرته حرب أهلية استمرت لعقود ليسا بالمهمة السهلة. نحن ندرك ضخامة التحدي ويشجعنا مستوى الالتزام والتصميم على المضي قدما للذين أبداهما القادة الكولومبيون.

ومما لا شك فيه أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه، وخاصة في تحسين الأمن في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويجب على المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء ومجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، أن ترى في أقرب وقت ممكن فوائد الاتفاق النهائي. وندعو الحكومة إلى الحفاظ على الزخم والمضي قدما في اعتماد مختلف الفصول والإصلاحات بشأن المسائل المعقدة اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام. وهذه هي عملية تتطلب استمرار وتعزيز الحوار والتعاون على جميع المستويات.

إن الإعلان عن استئناف محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني هو خطوة ذات مغزى وأساسية نحو بناء السلام. ويتطلب

السنين وتتوعدت في مجالات مثل الفضاء والصحة والعلوم والتكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية. وبوصفنا صديقا قديما للشعب الكولومبي، نأمل أن يواصل المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته عن دعم شعب كولومبيا وحكومتها في مسيرتهما لتوطيد واستدامة السلام. وتقف الهند على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في ذلك المسعى الأعم.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي ولبلدي أن أتكلم للتعليق على تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم في كولومبيا. أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم. وأرحب بالوزير ألفارو ليفا دوران. في مجلس الأمن وأتمنى له كل النجاح في عمله.

اليوم، ولأول مرة في المجلس، استمعنا عن كذب وباهتمام كبير إلى خطط الحكومة الجديدة واستراتيجيتها للنهوض بالتنفيذ الشامل لاتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - جيش الشعب. ويسرنا أن نشيد بإعراب حكومة الرئيس بيترو أوريجو، منذ حملتها الانتخابية، عن التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، وتكثيف الجهود لضمان أمن المقاتلين السابقين، وتعزيز السياسات المتعلقة بالمرأة والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي.

ولا يدهشنا أن الأمين العام، في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن، قد أشاد "بزخم متجدد وتركيز حاد على توطيد السلام" (S/2022/715)، الفقرة ١٠٤) من جانب الحكومة الكولومبية الجديدة. والواقع أن الرئيس بيترو أوريجو قد أعلن أنه يعتزم السعي إلى تحقيق السلام الكامل وأنه بدأ بالفعل في اتخاذ خطوات في ذلك الاتجاه. وفي سياق الاتفاق النهائي، نحيط علما بإعادة التنشيط مؤخرا للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. كما ننوه بتطور الحوار مع جيش التحرير الوطني وتقدمه، والذي نتمنى له النجاح.

بيد أننا ندرك أن السلام الكامل لن يكون ممكنا إلا عندما يصل وجود الدولة الكولومبية فعليا إلى جميع أنحاء أراضيها. وكما أقر الأمين العام في تقريره إلى المجلس في حزيران/يونيه (S/2022/513)، فإن استمرار العنف في عدة مناطق من كولومبيا يتطلب النشر الكامل

التنفيذ الشامل للعناصر المترابطة للاتفاق النهائي يمثل فرصة للحكومة الجديدة لمعالجة أوجه عدم المساواة المستمرة والعوامل الكامنة وراء استمرار العنف.

كما يجب أن ندرك أن أهداف اتفاق السلام طموحة، وبالتالي سيتطلب تحقيقها وقتا.

وبينما نقدر التطورات الإيجابية التي شهدتها كولومبيا في السنوات القليلة الماضية، ما زلنا ندرك العقبات المتبقية التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام. ونعتقد أن الحلول لمسائل من قبيل الأمن والإصلاحات الريفية واستبدال المحاصيل وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإصلاحات السياسية واللامركزية وبسط سلطة الدولة والمصالحة.

ونقدر أنه على الرغم من تلك التحديات إلا أن السلطات الكولومبية تحرز تقدما في معالجة الضمانات المكرسة في الاتفاق للأمن والإسكان والأراضي. وقد شددت الحكومة الجديدة أيضا على أهمية توسيع نطاق تنفيذ اتفاق السلام بإشراك المزيد من الأطراف في العملية. ونرحب في هذا الصدد بالمبادرة المتجددة للعمل مع جيش التحرير الوطني كجزء من مبادرات المصالحة.

وننوه أيضا بالتشريع الأخير الذي أقره الكونغرس والإصلاحات الزراعية. نأمل أن يستمر الاتجاه الإيجابي في الأشهر المقبلة وأن يساعد على توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ونعتقد أن إعطاء الأولوية للإصلاح الريفي الرامي إلى زيادة فرص العمل وسبل العيش أمر أساسي للحفاظ على السلام. وثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية، سواء في كولومبيا أو في المنطقة، لمعالجة مسألة الاتجار بالمخدرات من أجل استدامة السلام والاستقرار في كولومبيا.

وبشكل منفصل، نرحب أيضا بالخطوات التي اتخذتها حكومة كولومبيا لتحسين العلاقات مع فنزويلا.

إن الهند تقدر علاقاتها الثنائية مع كولومبيا، التي تربطنا بها علاقة تمتد لأكثر من ستة عقود. ولقد تعمقت علاقاتنا الثنائية على مر

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2022/715). ونقدر الدور الحيوي الذي ما برحت تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في دعم السلام في البلد. وأود أيضا أن أشكر السفير مغيث والسيدة مورينو باركو على إسهاماتهما اليوم. وتهنئ الولايات المتحدة الرئيس غوستافو بيترو وأوريغو ونائبة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا على توليهما منصبيهما وتتطلع إلى مواصلة علاقتها القوية مع كولومبيا وشعبها. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا خاصا بحضور وزير الخارجية ليفا دوران والسفير سلاباتا توريس وفريقيهما جلسة اليوم.

في الأسبوع الماضي، زار وزير خارجية بلندا، أنتوني بلينكن، بوغوتا، وأشار في حفل توقيع مع نائبة الرئيس ماركيس مينا إلى حقيقة أن الولايات المتحدة أصبحت أول شريك دولي لكولومبيا بخصوص الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وكما قال الوزير بلينكن، فإن هذا الفصل "يسلم بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون تحقيق العدالة والمساواة للكولومبيين من أصل أفريقي وللشعوب الأصلية الذين تضرروا بشكل غير متناسب من جراء النزاع".

ونود أيضا أن نهنئ الكونغرس الجديد، الذي يضم لأول مرة ١٦ ممثلا من المناطق المتأثرة بالنزاع والذين انتخبوا من خلال الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة التي أنشأها اتفاق السلام. وترحب الولايات المتحدة بالتزام الرئيس بيترو وأوريغو بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتؤيد ذلك العزم. ونحن ندرك هذا الالتزام من خلال الطائفة المتنوعة من مشاريع القوانين التي قدمت إلى الكونغرس الكولومبي للنهوض بتلك الجهود، والتي تعتبر حيوية لضمان التقدم الذي أحرزته كولومبيا منذ اعتماد اتفاق السلام.

ومع ذلك، يجب على جميع الأطراف أيضا أن تعمل على تحسين الحالة الأمنية. فقد وقعت عدة مذابح استهدفت المدنيين وكماث للشرطة منذ أن اجتمعنا آخر مرة في المجلس لمناقشة مسألة كولومبيا (انظر

لقدرة الدولة ومواجهة الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية التي لا تزال تعمل في مناطق تتسم بالفقر والاقتصادات غير المشروعة والسيطرة غير الفعالة على الأراضي من قبل الدولة.

ونحن ندرك تماما أن تحسين السياسات الاجتماعية في المناطق المهمة تاريخيا التي تأثرت أيضا بعقود من النزاع يتطلب وقتا وعملا تدريجيا. وفي ذلك الصدد، وكما أكدنا من جديد في اتصالاتنا الأخيرة مع السلطات الكولومبية الجديدة، فإن الحكومة البرازيلية مستعدة لدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات.

سنفاوض خلال هذا الشهر على اعتماد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وفي هذا السياق، من واجبنا أن نؤكد، كما فعلنا في عدة مناسبات، أن كولومبيا حالة خاصة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. فكولومبيا مدرجة في جدول أعمال المجلس بمبادرة منها. لقد كانت كولومبيا هي التي دعت المجلس إلى الاضطلاع بدور في تنفيذ اتفاق السلام الذي حققه حصرا الشعب الكولومبي نفسه. وينبغي ألا يغيب عن بال المجلس دوره الفرعي في هذه العملية. فالاستراتيجيات الإنمائية والأمنية الأوسع نطاقا هي من صلاحيات الدولة الكولومبية وحدها. والبرازيل كانت وستظل واضحة جدا بشأن تلك الحقيقة خلال المفاوضات. ومن منظور آخر، يتيح التحقق من اتفاق السلام في كولومبيا للمجلس أن يؤدي دورا ابتكاريا يختلف اختلافا واضحا عن دوره في حالات النزاع الأخرى. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نكرر التأكيد على أنه في حين أن المجلس قد يكون مهما لكولومبيا، فإن كولومبيا مهمة أيضا للمجلس.

وتهنئ البرازيل الحكومة والشعب الكولومبيين على جهودهما الدؤوبة لإيجاد وتعزيز طريق السلام والرخاء لجميع الكولومبيين. وقد أظهرت كولومبيا أنها تمكنت من تهيئة الإرادة السياسية والظروف لوقف العنف وتحقيق التنمية في المناطق الريفية وغيرها من المناطق التي تفتقر تاريخيا إلى دعم الدولة. ونأمل أن تواصل الحكومة الجديدة تلك العملية وتعززها. وندرك صعوبات التحدي ولكننا نثق في استعداد الشعب الكولومبي وبراعته للتغلب عليه.

الدائمين في البلد، وهو ما تنثني عليه الصين. ونؤيد الحكومة الكولومبية في جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الوطنيين. ونتوقع من جميع الأطراف في كولومبيا أن تتوحد في صف واحد لمواجهة التحديات في عملية السلام وأن تواصل توطيد وتوسيع نطاق مكاسب السلام التي حققتها بشق الأنفس.

إن الحوار وسيلة فعالة لحل الخلافات وتسوية المنازعات. وترحب الصين بالتزام الحكومة الكولومبية بإنهاء النزاع عن طريق الحوار وتقدر إعلان الحكومة وجيش التحرير الوطني بشأن استئناف محادثات السلام. ونعتقد أنه بدعم من الأمم المتحدة والبلدان الضامنة ذات الصلة، سيتوصل الطرفان إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سياسية من خلال مفاوضات تهدف إلى تهيئة ظروف أكثر ملاءمة لكولومبيا لتحقيق سلام شامل ودائم في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا أن تعود الجماعات المسلحة الأخرى إلى طريق الحوار السلمي دون إبطاء.

ويشكل التنفيذ الشامل لاتفاق السلام أمرا أساسيا للقضاء على العنف وتحقيق التنمية السلمية، وهناك حاجة إلى نهج متكامل لتنفيذ السياسات لضمان استمرار تدفق المدخلات. ولذلك، يتحتم تحسين قدرات كولومبيا في مجال الحوكمة الأمنية وتعزيز وجود قوات الأمن في مناطق النزاع السابقة، حيث تفقر الحكومة إلى السيطرة الفعالة، وقمع العنف والنشاط الإجرامي المنظم من جانب الجماعات المسلحة. ومن الحيوي أيضا حماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال ومجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، مع العمل بنشاط على تعزيز إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع عن طريق مساعدتهم في إيجاد فرص عمل وتشجيع مشاركتهم في المشاريع الإنتاجية وتوفير الدعم التقني والتدريب تحقيقا لتلك الغاية. ويجب أن نعمل على الإصلاحات في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وأن نعالج الفقر والظلم الاجتماعي والتخلف الإنمائي في المناطق الريفية، وألا نترك أحدا خلف الركب. ويجب علينا أيضا أن نواصل تشجيع استبدال المحاصيل غير المشروعة والتركيز على حل الأسباب الجذرية لوباء المخدرات.

(S/PV.9094). وقُتل عدة أفراد من مجتمع آوا للسكان الأصليين في مقاطعتي نارينيو وبوتومايو، ولا يزال العنف ضد مجتمعات السكان الأصليين يمثل مشكلة كبيرة. واستهدفت الشرطة الوطنية الكولومبية بهجمات شنتها عصابات مخدرات قُتل فيها أكثر من ٢٠ ضابطا. كما استهدفت الجماعات الإرهابية الشرطة، حيث قُتل سبعة ضباط آخرين في هجوم في هويلا. كما عانى المقاتلون السابقون، حيث قُتل ١١ شخصا في تموز/يوليه وحده، وهو الشهر الأكثر دموية بالنسبة للمقاتلين السابقين منذ عام ٢٠١٩. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان مستهدفين، حيث تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ادعاءات بوقوع ٤٥ جريمة قتل، من بين الضحايا سبع نساء، خلال دورة الإبلاغ الحالية عن الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر. ومن الأهمية بمكان أن تكفل كولومبيا عدم حدوث تراجع على الصعيد الأمني، لأن انعدام الأمن سيعيق قدرتها على تنفيذ الأحكام الأخرى في اتفاق السلام. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من مواصلة عملها وأن يجري المضي قدما في تنفيذ جميع فصول اتفاق السلام.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم كولومبيا واتفاق السلام، مع الحفاظ أيضا على اهتمامها بتقديم تجار المخدرات إلى العدالة وتجنب الإفلات من العقاب على الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير القانونية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أرحب بوزير الخارجية أدامو وأن أشكره على رؤوسه جلسة اليوم. وأرحب أيضا بوزير الخارجية الكولومبي ورئيس لجنة بناء السلام في هذه الجلسة. وأشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته، كما استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

منذ أن تولى الرئيس بيترو أوريغو منصبه في آب/أغسطس، عملت الحكومة الكولومبية الجديدة بنشاط على تعزيز تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وحددت مفهوم "السلام الناجز"، مما يدل على تصميمها الراسخ على تحقيق السلام والاستقرار

الأساسية مثل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي إلى جانب سعي الحكومة إلى ضمان الشمولية وما تبذله من مساع في هذا الجانب، مثل إجراء إصلاحات في مجال التكافؤ بين الجنسين، وإنشاء وزارة جديدة معنية بالمساواة، ومجلس وطني للشباب، وتطلع إلى مواصلة الحكومة التزامها بهذه المسائل. إن مبادرات كتلك التي تقودها المجتمعات الكولومبية لتعزيز التعايش السلمي وإعادة الإدماج، تمثل أداة أساسية لحماية المكتسبات التي حققها المقاتلون السابقون بصعوبة، ولمعالجة الشواغل الأمنية المستمرة في كولومبيا، بما في ذلك العنف ضد قادة المجتمعات المحلية. ولا شك أن تطوير استراتيجيات محلية تضم المقاتلين السابقين والشباب بالترزامن مع تنفيذ الضمانات الأمنية للاتفاق النهائي سيسهم في ترسيخ السلام بين المجتمعات. ونقدر في هذا السياق قيام البلديات بتحديث خطط واستراتيجيات إعادة الإدماج باستمرار، وذلك بالتنسيق مع السلطات والمجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين، إذ نأمل أن تؤدي مثل هذه المساعي وأي تدابير أخرى تهدف إلى تحقيق السلام على نطاق أوسع إلى دعم كولومبيا في مسارها نحو بناء مستقبل يعمه السلام. ومن المشجع ما يظهره الشعب الكولومبي من تقان مستمر إزاء تحقيق المصالحة وكذلك التزام الرئيس الكولومبي بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق، حيث يشكل هذا التقرير وغيره من العناصر التي يتضمنها النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار ركيزة مهمة لتحقيق المصالحة في كولومبيا، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق التركيز على القضايا التي يتولاها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بدعم كولومبيا في مسيرتها نحو إحلال السلام والاستقرار الدائمين وعلى دعمها الكامل لبعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة في كولومبيا ولجهودها في هذا السياق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كولومبيا.

وفي ذلك الصدد، ينبغي لوكالات مثل لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقدم مزيداً من الدعم.

وكما قال الأمين العام غوتيريش، فإن عملية السلام الكولومبية تترسخ. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لكولومبيا أن تبني السلام بدون المساعدة القوية من المجتمع الدولي. ونرحب بتحسين العلاقات بين كولومبيا والبلدان المجاورة وندعمه، ونأمل أن تقدم البلدان الإقليمية والمنظمات الإقليمية إسهامات أكبر في توطيد الزخم للسلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كولومبيا.

وتحت قيادة الممثل الخاص رويس ماسيو، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بدور نشط في تعزيز تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي، الذي تعترف به الصين اعترافاً كاملاً. ونؤيد تمديد ولاية بعثة التحقق وعلى استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للضغط من أجل تقديم مساعدة أكثر استهدافاً لعملية السلام في كولومبيا من خلال بعثة التحقق. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي، على أساس احترام ملكية كولومبيا، لدعم جهود كولومبيا الجارية لتحقيق إنجازات جديدة على طريق السلام الشامل والاستقرار والتنمية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بداية أشكر المتحدثين على إحاطتهم القيمة. ونعرب عن تقديرنا لكم السيد ماسيو على ما تبذلونه من جهود في كولومبيا. وأرحب بمشاركة معالي وزير خارجية كولومبيا في اجتماع اليوم. في وقت تزداد فيه حدة التوترات والأزمات حول العالم، أصبح الحفاظ والبناء على الإنجازات السليمة التي حققتها العديد من الدول ضرورة قصوى مثل اتفاق السلام النهائي الذي يمثل نموذجاً على أهمية الحوار.

وعليه، نرحب بالجهود المستمرة للرئيس غوستافو بيترو وأريغو للتنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام النهائي باعتبارها جوهرية في البناء على الشوط الكبير الذي قطعته كولومبيا نحو إحلال السلام والاستقرار الدائمين. ويشمل ذلك التزام الحكومة الكولومبية بالآليات

إلى الأبد. ولذلك أدرجت في وثائقه الأساسية الاتفاقات الخاصة التي قدمتها الدولة والمتمردون في ضوء المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والمادة ٦ من اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩. كما تم الالتزام بإصدار إعلان من جانب واحد بكيان الدولة. لكن في يوم غابت فيه الديمقراطية، لأن الديمقراطية للأسف أحياناً يجانبها الصواب، برز مأزق ديكنز المتناقض: ظهرت أسوأ الأوقات، وعصر الحماقة، وحقبة الشك والظلام وشتاء اليأس. وتعثرتنا في طريقنا إلى الجنة ليقودنا ذلك إلى التوصل إلى لا شيء. وذلك لأنه في يوم الأحد، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تولى السلطة شخص ما تلقى الأمر بتمزيق السلام إلى أشلاء. تم التعبير عن إرادة هدامة في صندوق الاقتراع، مدفوعة بيد غير خفية من خارج حدودنا، مما ألحق بنا ضرراً كبيراً.

ولكن، كما تشير الفقرة ٢ من تقرير اليوم،

”وفي ٧ آب/أغسطس، أدى غوستافو بيترو أوريغو اليمين الدستورية رئيساً لكولومبيا وأدت فرنسا ماركيز مينا اليمين الدستورية نائبة للرئيس. وفي خطاب تنصيبه، كرر الرئيس بيترو أوريغو دعوته للأحزاب السياسية والمجتمع الكولومبي التوصل إلى اتفاق وطني لدعم التغييرات العاجلة. وقد حدد أولوياته الرئيسية، لا سيما التزامه بالسلام، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم؛ والحد من عدم المساواة؛ والحكم مع المرأة ومن أجلها؛ وضمان عدم التسامح مطلقاً مع الفساد؛ وعقد حوارات إقليمية للسلطات والمجتمعات المحلية للمساهمة في صنع السياسات. وتعهد أيضاً بالانتقال إلى الطاقة النظيفة وحماية الأمازون، مع الترويج أيضاً لنهج عالمي جديد تجاه المخدرات غير المشروعة. وقد اجتمع الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مع الرئيس بيترو أوريغو ونائبة الرئيس ماركيز مينا، مؤكداً لهما دعم الأمم المتحدة لجهودهما الرامية إلى تحقيق السلام.“

السيد ليفا دوران (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أتقدم بأحر تحياتي إلى السفراء، أعضاء مجلس الأمن.

وكما يعلم الممثلون جميعاً، سأشير إلى التقرير (S/2022/715) المقدم إلى مجلس الأمن من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بشأن تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الموقع بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وفقاً لأحكام القرارين ٢٦٠٣ (٢٠٢١) و ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، اللذين مدد بموجبهما مجلس الأمن الولاية السياسية طالباً إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ ولاية البعثة كل ٩٠ يوماً. يغطي التقرير المعروف علينا اليوم الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر.

أود أن أعرب عن ارتياحي الكامل لمشاهدة الطريقة التي تم بها عرض العمل، أي التقرير الذي ذكرته للتو، والذي، على الرغم من أنه يبدو استمراراً لما وقع من قبل، لكنه في الواقع يمثل استحضاراً لعنوان تحفة الروائي مارسيل بروست ”البحث عن الزمن المفقود“.

كان لي شرف المشاركة في العديد من عمليات السلام الكولومبية، ولا سيما العملية الأخيرة في هافانا تحت قيادة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون التي حصل بسببها على جائزة نوبل للسلام. في اللحظات الحاسمة من العملية، أعطت انطباعاتاً، كما هو الحال في قصة مدينتين لتشارلز ديكنز، أنها كانت أفضل الأوقات، عصر الحكمة وزمن الإيمان وموسم النور وبيع الأمل ونبعه. كان أمامنا كل ما نريده. وكأننا نخطو مباشرة صوب الجنة.

وفي تلك الأيام، تناول مجلس الأمن، كما فعل في وقت اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في جمهورية مالي، اقتراح الدولة الكولومبية، الذي قدمه رئيسها، بتحويل الاتفاق إلى وثيقة رسمية. وقد فعل ذلك. سجلت النقاط الست المتفق عليها، بالإضافة إلى البروتوكولات ومرفقات الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار الثنائي والنهائي ووقف الأعمال العدائية وإلقاء الأسلحة بين الحكومة الوطنية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، على صفحاته

وهناك الكثير مما يمكن قوله بشأن موضوع المخدرات غير المشروعة. ويبرز تقرير الأمين العام ما يلي:

”ناقش الرئيس بيترو أوريغو إحدى أولويات إدارته التي تتمثل في الحاجة إلى نهج منقح إزاء مسألة المخدرات غير المشروعة في كولومبيا وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. وقد التزم بإعطاء الأولوية للاستبدال الطوعي على الاستئصال القسري، على النحو المتوخى في الاتفاق النهائي، وتعزيز البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة“ (المرجع نفسه، الفقرة ١٥).

والحقيقة هي أننا شهدنا ما يكفي عندما يتعلق الأمر بالعنف الناجم عن الأعمال الجهنمية للاتجار بالمخدرات في الوطن الكولومبي. إن الطلب الدولي الذي لا يخضع لضوابط على المخدرات الناجم عن الرذيلة لا يزال يزعجنا لأنه يزرع الموت والخراب. وبناء على ذلك، أثار الرئيس غوستافو بيترو أوريغو، في خطابه المؤثر أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، واقعا وطنيا تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد: ”أنا قادم من واحدة من أجمل ثلاثة بلدان على وجه الأرض. إذ أن الحياة تتفجر هناك - آلاف من الأنواع متعددة الألوان في البحار والسموات والأراضي. أنا قادم من أرض الفراشات الصفراء والسكر. تتدفق المياه إلى أسفل الجبال والوديان الخضراء الخصبة - ولكن أيضا هناك سيول من الدماء. أنا قادم من بلد الجمال الغارق في الدماء.

”إن بلدي جميل وعنيف على حد سواء. فكيف يمكن للجمال أن يتعايش مع الموت؟ وكيف يمكن للتنوع البيولوجي للحياة أن يزدهر جنبا إلى جنب مع رقصة الموت والرعب؟ فمن المسؤول عن كسر هذا الجمال بالإرهاب؟“ (A/77/PV.4، الفقرة ١٨)

”الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالمخدرات“، أنا أقول. وكلنا نعرف رذائل العالم. وهي التي دفعتنا - السفير الكولومبي لدى الولايات

ويريد الرئيس بيترو أوريغو إيصال رسالة مفادها أن كولومبيا على أعتاب حقبة خاصة: حقبة ”السلام الناجز“ وحقبة السلام خارج حدودنا.

وبخصوص الفصل الأول من اتفاقات هافانا، المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل، يلاحظ تقرير الأمين العام، في الفقرة ٩، كيف أن حكومة رئيسنا الجديد شددت على أن

”الإصلاح الزراعي هو إحدى أولوياتها الرئيسية“

وأشارت إلى أن تنفيذه سيكون أساسيا. وقد برهنت بالفعل على هذه النية من خلال تعزيز الوكالة الوطنية للأراضي والسعي إلى إنشاء الولاية القضائية الزراعية الخاصة والشروع في توحيد السجل العقاري المتعدد الأغراض وتحديث نظام الملكية الريفية.

وبدأ بالفعل شراء ٣ ملايين هكتار لتسليمها إلى أولئك الذين انتزعت منهم أراضيهم. ونفهم أنه من غير الممكن لحكومة لم يمس على توليها السلطة سوى ٦٥ يوما أن تعدل خطة ما كان ينبغي مطلقا في المقام الأول أن تحيد عن خريطة الطريق الأولية؛ ومع ذلك، لا يمكن عكس مسار التقدم المحرز في إحياء ما تم الاتفاق عليه.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، وكما يشير تقرير الأمين العام عن حق،

”قدمت الحكومة مشروع إصلاح سياسي يهدف، في جملة أمور، إلى كفاءة التكافؤ بين الجنسين في الكونغرس والحملات السياسية الممولة حصرا من الأموال العامة. وقدمت الحكومة أيضا، بمشاركة مؤسسات انتخابية، مشروع قانون لإصلاح قانون الانتخابات“ (S/2022/715، الفقرة ١٤).

إن جهود التنفيذ في هذا المجال طموحة جدا: ضمان الحقوق التي تيسر ممارسة المعارضة السياسية (الجزء ٢-١ من اتفاقات هافانا)، والآليات الديمقراطية لمشاركة المواطنين (الجزء ٢-٢)، وضمانات التعبئة والاحتجاج الاجتماعي (الجزء ٢-٢-٢)، وضمانات المصالحة والتعايش والتسامح وعدم الوصم (الجزء ٢-٢-٤). والعمل الذي ينتظرنا شاق ولكنه مجز.

من أراضيهم وأقاليمهم ومواردهم، لقد تأثروا بشكل خطير أيضا بالنزاع المسلح الداخلي، ويلزم توفير أقصى قدر من الضمانات من أجل ممارستهم الكاملة لحقوقهم الإنسانية والجماعية في إطار تطلعاتهم ومصالحهم وآرائهم الخاصة بالعالم.

ولذلك، وكما يشير النص أيضا، من المفيد في هذه الحالة التمسك بمبدأ "عدم التراجع" عن مبادئ

"حرية تقرير المصير والاستقلال الذاتي والحكم الذاتي والمشاركة والتشاور والموافقة المسبقة الحرة والمستتيرة؛ والهوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسلامة، والحقوق في الأراضي والأقاليم والموارد، التي تنطوي على الاعتراف بممارساتها الإقليمية المتوارثة عن أجدادها، والحق في رد الحق وتعزيز الإقليمية، والآليات الحالية للحماية والأمن القانونيين للأراضي والأقاليم المشغولة أو المملوكة عن الأسلاف و/أو بصفة تقليدية".

لقد وضعتُ هذا النص على مكتب كل عضو من أعضاء المجلس لأنه يدعو إلى التفكير في كيفية تحقيق "السلام الناجز" من خلال الحوار. ويسميه الرئيس بيترو أوريجو "السلام الناجز". ونحن نريده ونسعى إلى تحقيقه على الصعيد الوطني، ونطمح إلى البحث عنه والعثور عليه خارج حدودنا.

وفي الوقت نفسه، فإن الكوكب يحتر، وعلينا أن نكون رجال إطفاء. ويساورنا القلق إزاء النزاعات التي تؤخر الجدول الزمني لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو ونتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. وقد شرح الرئيس بيترو أوريجو كيف يمكن لكولومبيا أن تكون إسفنجة العالم - من أجل السلام ومن أجل السلام العالمي.

وعلى الصعيد المحلي، وبغية مواصلة تقديم مثال يحتذى به وإظهار أنه يمكننا القيام بذلك، استأنفنا الحوارات مع جيش التحرير

المتحدة، السيد لويس غيلبرتو مورييو - أوروتيا، وسفيرنا لدى منظمة الدول الأمريكية، السيد لويس إرنستو فارغاس سيلفا، وممثلتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة، السيدة ليونور سالاباتا توريس، وأنا - إلى الاجتماع مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش أمس لمناقشة عقد مؤتمر عالمي للبلدان المستهلكة للعقاقير المسببة للهلوسة وغيرها من العقاقير من أجل زيادة الوعي واتخاذ تدابير جماعية لحل مشكلة لا ينبغي السماح لها بجلب الموت إلى أضعف الفئات في سلسلة أعمال قذرة ينتهي بها الأمر إلى تدمير الأرواح، ومعظم ضحاياها من الأبرياء. وفي بلدي، فإن هؤلاء هم صغار المزارعين والسكان المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية، إلى جانب أعضاء المجتمع المدني العزل الذين يدافعون عن حقوق الإنسان والسلام التام، بمن فيهم عدد كبير من المقاتلين السابقين الذين ألقوا عنهم أسلحتهم. واتفقنا على تقديم اقتراح رسمي إلى الأمين العام، يكون مشفوعا ببيان الأغراض والذي سيكون من الصعب التغاضي عنه. وسيتم ذلك.

ما زلت سعيدا بالطريقة التي بدأ بها تنفيذ الاتفاقات يتسارع. فالمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحقوق التي تكفل النماء الحر للشخص وحماية القصر - الفتيات والفتيان والشباب - والنساء الريفيات والحق في التعليم والاستقلال الغذائي وإدماج المناطق التي سبق للدولة أن تجاهلتها في الأمة، كلها مسائل مثيرة للاهتمام. ونحن نركز على قيمة العدالة المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار أن أهدافنا لا تقتصر على حل مشاكل معاصرنا. ونعلم أن الزمن يربط بين الأجيال، كما يقول الفيلسوف، وأن حقبة واحدة تؤثر حتما على تلك التي تليها. وهذا هو السبب في أن اتفاقات هافانا معنية بحقوق أولئك الذين لم يأتوا بعد.

فيما يتعلق بالجزء الهام من الاتفاق المعنون "الفصل المتعلق بالمنظورات العرقية" (الجزء ٦-٢). من المسلم به في الجزء الفرعي ٦-٢-١ المعنون "الاعتبارات" ما يلي:

"لقد عانت الشعوب الإثنية من ظروف تاريخية تتمثل في الظلم الناجم عن الاستعمار والرق والإقصاء ومن تجريدهم

الوطني وتتواصل مع أولئك الذين استبعدوا من الاتفاق الذي ننفذه برعاية العين الساهرة لمجلس الأمن ويتوجيهه. وبالنسبة لتلك المسائل، سنلجأ دائما إلى مجلس الأمن.

يمدد المجلس ولايتها وفقا للشروط المطلوبة. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للمجلس بالنيابة عن رئيس كولومبيا، غوستافو بيترو أوريفو، وعن بلدي بأسره.

كما نغتتم الفرصة لإجراء تحسينات على الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وهو مؤسسة تحظى بإعجاب المجلس وثناؤه. ونسعى إلى تحويله إلى محكمة تقتضي مشاركة جميع الأطراف، المقاتلين وغير المقاتلين على حد سواء، فضلا عن أولئك الذين لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنزاع الداخلي، وتساعدهم جميعا. ويجب عليه بوصفه هيئة قضائية ذات طابع دولي، أن يفي بواجبه المتمثل في كفالة تطبيق جميع الضمانات الإجرائية، دون عكس عبء الإثبات.

وأود فقط أن أضيف شيئا نابعا من قلبي. إننا نشهد نطاقا من المشاكل العالمية لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية. وأطلب إلى المجلس أن يحول دون تدمير العالم. وأود أن أقول، وآمل ألا يكون من باب الحماقة، إن بعض الأحكام تصدر بشكل أكثر عدلا من غيرها، وسيكون من الحكمة عموما إن صدرت في عالم من الواقع الساحر. إنها واقعية وحقيقية جدا، حتى لو كانت ساحرة - كما يتجلى في أعمال غابرييل غارسيا ماركيس الحائز على جائزة نوبل.

ويجب أن يسعى إلى تحديد مسؤولية الأفراد ومسؤولية الدولة، سواء عن الفعل أو الامتناع عن الفعل. سيكون هذا فصلا جديدا. ويجب إنشاء آلية للحقيقة تركز على الضحايا والتعويضات وعدم التكرار.

وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن. إننا نفهم أن السلام في بلدنا، وهو في يد المجلس، قد أصبح مثالا للعالم - ليس فقط كفكرة جميلة لم تواجه أي عقبات كبرى، من حيث المبدأ، ولكن أيضا لأن المجلس، كهيئة، لم يتقاعس قط عن اتخاذ إجراء بالإجماع بشأنه. يمكن تحقيق ذلك - نعم يمكن بالتأكيد تحقيقه.

وسأنحي جانبا مسائل أخرى من شأنها أن تطيل بياني دون داع، لأن أعضاء المجلس يمكنهم الحصول على تلك المعلومات من تقرير بعثة التحقق المقدم لينظروا فيه. ونتوجه بالشكر إلى البعثة، ونأمل أن

وأحث مجلس الأمن على التدخل بطريقة موحدة لمنع العالم من التحول إلى قرية ماكوندو الخيالية، التي ينتهي فيها المطاف بالأجناس الأسطورية، التي تعتقد زورا أنها أسيا الكون، إلى الحكم على نفسها بمائة عام من العزلة. لأنه إذا حدث ذلك - ويمكن أن يحدث - فلن يكون لدينا فرصة ثانية على كوكب الأرض. لقد حان وقت العمل الآن وإلا لن يحدث أبدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.